

أثر التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية
الفحص الضريبي
دراسة تطبيقية

**The impact of digital transformation in the tax system on
increasing the effectiveness of tax examination
An Empirical Study**

أسماء صديق محمد البيومي

تحت إشراف

أ.د / طارق عبد العال حماد حسانين

أستاذ المحاسبة والضرائب

عميد كلية سابقا

كلية التجارة – جامعة عين شمس

عميد كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة ٦ أكتوبر

ملخص البحث

نظرا لكون التحول الرقمي يعد الركيزة الأساسية لتطوير منظومة الضرائب المصرية، والإرتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة، على نحو يسهم في تحفيز الإستثمار، وتعزيز النمو الإقتصادي، جنبا إلى جنب مع استيلاء حق الدولة، وتعظيم جهود دمج الإقتصاد غير الرسمي، وتحقيق التنافسية العادلة بالأسواق المحلية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية؛ بما يتسق مع استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ التي تستهدف تعزيز أوجه الإنفاق العام، ونظر لإن الإيرادات الضريبية تمثل أكثر من ٧٠% من حجم الإيرادات العامة للدولة، وأن حجم الإقتصاد غير الرسمي وغير المرئي يقدر بنسبة ٥٥%، لذلك تعول مصلحة الضرائب المصرية على المنظومات الضريبية الإلكترونية من خلال تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية والمتمثل في زيادة

الإيرادات الضريبية (الحصيلة الضريبية) وزيادة الإمتثال الضريبي من قبل الممولين والحد من ممارسات التهرب الضريبي تحقيقا لرؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية

الفاتورة الإلكترونية ، الإيصال الإلكتروني، منظومة الإقرارات الإلكترونية، الفحص الضريبي الإلكتروني، تطوير البنية التحتية الإلكترونية.

Abstract

Given that digital transformation is the main pillar for developing the Egyptian tax system, and raising it to the ranks of developed countries, in a way that contributes to stimulating investment and promoting economic growth, along with appropriating the right of the state, maximizing efforts to integrate the informal economy, and achieving fair competition in local markets. and laying the foundations for tax justice; In line with the comprehensive and sustainable development strategy in accordance with Egypt's Vision 2030, which aims to enhance aspects of public spending, given that tax revenues represent more than 70% of the volume of public revenues of the state, and that the size of the informal and invisible economy is estimated at 55%, so the Egyptian Tax Authority counts On electronic tax systems through applying the electronic tax examination system to improve the tax system, represented in increasing tax revenues (tax proceeds), increasing tax compliance by taxpayers, and reducing tax evasion practices in order to achieve Egypt's Vision 2030.

key words

The electronic invoice, the electronic receipt, the electronic declaration system, the electronic tax examination, and the development of the electronic infrastructure

مقدمة:-

تبنت الحكومة المصرية خطة محكمة لتطبيق إجراءات هيكيلية للإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية في مصر خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ تدعم التحول الرقمي كأساس لتعزيز الشمول المالي، من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة، وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً، بما يضمن زيادة الحصيلة الضريبية في العام المالي الجديد ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بنسبة قدرها ١٢.٧% مقارنة بالعام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م.

وانطلاقاً من أهمية التحول الرقمي في تحسين المنظومة الضريبية، استهدفت وزارة المالية الانتهاء من ميكنة المنظومة الضريبية بالكامل بنهاية عام ٢٠٢٥، حيث تم تخصيص مايجاوز المليار جنيه لتحسين البنية التحتية لمختلف الأموريات والمقار الضريبية في إطار تكاليفات القيادة السياسية بسرعة إنهاء المنازعات الضريبية بما يحقق العدالة الحاسمة دون اللجوء للمحاكم والسلطة القضائية، ويشجع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم الاستثمارية لتحقيق التنمية الشاملة على نحو مستدام وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ م. (الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية)

وهنا ترى الباحثة على حتمية إصلاح التشريعات الضريبية وزيادة كفاءة المهارات البشرية وتحسين نظم السياسات الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي بإدخال بنية تكنولوجية حديثة تسهم في تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب، وتعزيز مهارات الأفراد العاملين بالدولة ووضع سياسة حديثة للنظام الضريبي بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية لتوسيع الوعاء الضريبي وجودة الإحصاءات الضريبية، فضلاً عن تعزيز التحالفات الإستراتيجية مع المنظمات والمؤسسات

الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإتحاد الأوروبي، وإضافة نظام تسعيري متقدم من أجل مكافحة التهرب الضريبي ومنع الإزدواج الضريبي، وكذلك تعيين أفضل الكفاءات داخل مصلحة الضرائب لتطبيق منظومة الإصلاح الضريبي الجديدة بأفضل صورة ممكنة.

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى تطوير مستوى الأداء بأنشطة التحاسب الضريبي من خلال وضع إطار متكامل يعتمد على نظام التحول الرقمي المستهدف تطبيقه في مصر لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- توضيح أثر استخدام الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني على فاعلية الفحص الضريبي.
 - 2- توضيح أثر استخدام منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية على فاعلية الفحص الضريبي.
 - 3- توضيح أثر تطوير البنية التحتية الإلكترونية على فاعلية الفحص الضريبي.
 - 4- توضيح أثر المنظومة الضريبية الإلكترونية على مكافحة التهرب الضريبي.
- #### أهمية البحث :-

يستمد البحث أهميته من اتجاه الدولة إلى تحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقميا من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية ولتزايد المطالبات بتطوير المنظومة الضريبية، وإدخال الطابع التكنولوجي على مصلحة الضرائب المصرية ويمكن تناول أهمية البحث مما يلي:-

الأهمية العلمية:-

- 1- نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في الإقتصاد القومي نظرا لكونها من أهم مصادر تمويل الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، وفي ضوء استخدام آليات التحول الرقمي في تكوين قاعدة بيانات دقيقة وضخمة للتعاملات التجارية يمكن الإعتماد عليها لاحقا في تطبيق أنظمة تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرار والذكاء

الإصطناعي، تم طرح عدة مسائل وقضايا هامة تتعلق بإمكانية فرض ضريبة على الأعمال التجارية الإلكترونية.

٢- الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في دعم المنظومة الضريبية ومساهمته في نشر الفكر الضريبي المتقدم في ظل التغييرات الضريبية المعاصرة، وانطلاق الرؤية المستقبلية لتطوير الأنشطة الضريبية في ظل التحديات الحالية التي تواجه التغييرات التكنولوجية المتلاحقة.

٣- محاولة الباحثة بالإضافة للبحث العلمي نظرا لحدثة موضوع التحول الرقمي وإلى الدور الحيوي والهام للمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث الانتقال من البيئة التجارية المادية إلى البيئة الرقمية المرتكزة على الثورة المعلوماتية، لرفع كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري من خلال توفير الوقت والجهد والتكلفة.

الأهمية العملية:-

- الاستفادة من التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية في الانتقال من التحاسب الضريبي اليدوي إلى التحاسب الضريبي الإلكتروني من خلال رقمنة النظام الضريبي وتبسيط إجراءات العمل، بهدف توحيد أسس التحاسب الضريبي، للوصول لمعلومات أكثر دقة ونتائج أكثر عدالة تجاه المجتمع الضريبي لتكون بداية لنجاح المصلحة في ربط الضريبة، مما يعمل على تعظيم موارد الحصيلة الضريبية لتلبية احتياجات الدولة لتمويل الإنفاق الجارى والإنفاق الإستثمارى.

الدراسات السابقة:-

١- دراسة ميرفت حسين زكى ياسين ٢٠٢١

بعنوان (تطوير الإطار المؤسسي لمصلحة الضرائب المصرية لزيادة كفاءة التحصيل الضريبي).

استهدفت الدراسة:-

- وضع خطوط أساسية واستراتيجية واضحة للتطوير المؤسسي والتي تتمثل فيما يلي:-
- التحول إلى التكنولوجيا الرقمية في كافة الأعمال الضريبية.
- توحيد، وتسهيل الإجراءات، والقوانين الضريبية الرئيسية.

- تحديث ، وتوحيد الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب.
- رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية.
- رفع درجات رضا المتعاملين، والمواطنين عن مصلحة الضرائب.
- رفع كفاءة العاملين بمصلحة الضرائب المصرية.

النتائج والتوصيات:-

- الدمج له العديد من الآثار الإيجابية علي كل من الممولين والعاملين، فقد ساهم في تبسيط الإجراءات وتطوير الهيكل التنظيمي، تيسير سبل السداد، تقليل من زيارات مأموري الضرائب للممولين.
- كفاءة النظام الضريبي لا تقاس بما يدخل إلي الخزانة العامة للدولة من الحصيلة الضريبية فقط، وإنما تقاس بقدرة النظام الضريبي علي تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة منه.
- الإصلاح الضريبي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق تلك الأهداف.
- توجد وسائل متطورة لرفع كفاءة الجهاز الضريبي ودعم الثقة بين الجهاز الضريبي، وبين الممولين، بحيث يتم تحقيق التوازن بين حق الدولة في الإيرادات الضريبية، وحق الممول في وجود جهاز ضريبي يساعده علي الوفاء بالتزاماته الضريبية تجاه الدولة.

٢-دراسة (إمريود، ٢٠١٨):

استهدفت الدراسة:-

- حصر المشكلات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الإلكترونية في ليبيا.
- اقتراح بعض الحلول لعلاجها، وقد تم تصميم استمارة استبيان وزعت على فئة موظفي ومأموري الضرائب بإدارة ضرائب مدينة طرابلس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات.
- إجراء بعض الاختبارات الإحصائية لتحليل واختبار فرضيات الدراسة.

النتائج والتوصيات:-

- هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه فرض الضريبة على معاملات التجارة الإلكترونية في ليبيا، وعدم قدرة الإدارة الضريبية بوضعها الحالي على حصر وفحص وتحصيل الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية.
- عدم توفر أدلة الإثبات والمستندات المتعلقة بهذه التجارة، وصعوبة حصر وتحديد إيرادات التجارة الإلكترونية، باعتبار أن جزء كبير منها غير منظورة.
- عدم وجود اتفاقيات دولية لتلافي الإزدواج الضريبي، في حال إخضاع المعاملات التجارية الإلكترونية للضريبة، مع وجود فجوة مفاهيمية لفهم مفردات معاملات التجارة الإلكترونية.

٣-دراسة (Natalia Victorova, et, 2019):

استهدفت الدراسة:-

- انعكاس التحول الرقمي على العبء الضريبي وأوضحت أن العبء الضريبي يختلف في مجموعات البلدان التي تختلف فيها وثيرة التحول الرقمي، حيث أن العبء الضريبي لضرائب الدخل المباشر المفروضة على الأعمال التجارية في البلدان المتبنية للتحول الرقمي أقل مما هو عليه في البلدان الأخرى، قد يكون هذا بسبب الأساليب المختلفة المستخدمة لتحفيز التحول الرقمي، في حين أن أكبر زيادة في الضرائب غير المباشرة تكون في البلدان المتبنية للتحول الرقمي.

النتائج والتوصيات:-

- إثبات الحاجة إلى إصلاح ضرائب الأرباح في روسيا من خلال تعزيز الآثار المحفزة للرقمنة.

٤-دراسة (Nazarov & Other, 2019) بعنوان:-

١- "global challenges and prospects of the modern economic development

استهدفت الدراسة:-

- تعريف مصطلح الاقتصاد الرقمي، وتحديد دوره في تنمية الاقتصاد الروسي.

- مراجعة الوضع الحالي للنظام الضريبي للاقتصاد الرقمي في روسيا والقضايا المرتبطة به.

- تحديات فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي، والإتجاه للمزيد من التحسين في النظام الضريبي للاقتصاد الرقمي في روسيا، استخدمت الدراسة التحليل النظري والتحليل التشخيصي للحالة وتم استخدام المنهج التجريبي لوصف الحقائق وقياس نتائج البحث.

النتائج والتوصيات:-

- التحليلات المختلفة توصلت إلى أن هناك حاجة ملحة لتغيير التشريع الضريبي المتعلق بالمجال الناشئ للتجارة الإلكترونية.

تطوير الضرائب والإعتماد على الاقتصاد الرقمي يثير الكثير من المخاوف، فمن ناحية تحرم الحكومات من عائدات الضرائب التي تشتد الحاجة إليها، ومن ناحية أخرى تمنح الشركات الرقمية القائمة في الخارج ميزة على منافسيها المحليين الذين يدفعون الضرائب.

التعليق على الدراسات السابقة

علي الرغم من أهمية النتائج التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة والتي تعتبر هي أساس البحث الحالي إلا أن هناك بعض الجوانب والأبعاد الإضافية التي تعتقد الباحثة أن الدراسات السابقة لم تغطها والتي سوف تحاول الباحثة تناولها بالدراسة والتحليل والاختبار الميداني ومن أهم الجوانب ما يلي :

١ - اختبار العلاقة ميدانيا بين استخدام التحول الرقمي لتطوير قطاع الضرائب المصري وتوضيح دورة في زيادة فاعلية الفحص الضريبي.

٢ - سوف تستخدم الباحثة مجموعة مقترحة ومتكاملة من مؤشرات القياس في مجال التحول الرقمي في القطاعات الحكومية ومنها القطاع الضريبي في حين تناول الدراسات السابقة معايير ومؤشرات محدودة في أمور أخرى.

ومن ثم سيتم تفسير الفجوة البحثية للبحث من خلال المجالات التي يمكن معالجتها، وينطوي ذلك على تحديد وتوثيق الفروق ما بين البحث الحالي والبحوث

السابقة من خلال تحليل البنود الرئيسية بشكل دقيق من مقاييس وتقييمات أخرى، وما يمكن للباحث أن يتوصل إليه بحثه من نتائج تسد هذه الفجوة.

مشكلة البحث وتساؤلاته :-

يواجه النظام الضريبي المصري العديد من أوجه القصور التي تتعلق بجوانبه التشريعية والتطبيقية التي باتت جلية ، وعلى رأس هذه الأوجه تدني مستويات الكفاءة والفاعلية بكافة أركان هذا النظام، والتي تقف حائلاً أمام تحقيق الأهداف والرؤى الاستراتيجية لمصلحة الضرائب بصفة خاصة والدولة المصرية بوجه عام، وقد أسند العديد من الأكاديميين والمهنيين والخبراء والمهتمين بهذا المجال مظاهر هذا الخلل في انخفاض حجم الحصيلة الضريبية المحققة مقارنة بالحصيلة الضريبية المستهدفة و تزايد الحاجة إلى مراجعة حالات الإعفاءات الضريبية والتحقق من موضوعيتها. وعدم وجود قواعد بيانات متكاملة ومحدثة عن الممولين وعلاقتهم بالمصلحة. انعدام مستوى الثقة بين المسجلين أو الممولين والإدارة الضريبية. وتدني مستوى التأهيل العلمي والعملية للقائمين بالفحص الضريبي، ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١- ماهي أوجه القصور التي تشوب النظام الضريبي المصري؟ وما هو تأثيرها على الحصيلة الضريبي؟
 - ٢- ماهي طبيعة وأهمية تفعيل آليات التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي؟
 - ٣- إلى أي مدى يسهم استخدام آليات التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م؟
- فرضيات البحث:-**

- ١- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفاتورة الإلكترونية والإلكترونية وفاعلية الفحص الضريبي
- ٢- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية وفاعلية الفحص الضريبي.

- ٣- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطوير البيئة التحتية الإلكترونية في مصلحة الضرائب وفاعلية الفحص الضريبي.
- ٤- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطوير المنظومة الضريبية الإلكترونية وتخفيض التهرب الضريبي .
- منهجية البحث:-**

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي للتعرف على مفهوم وأنواع التحول الرقمي وعلاقته بالفحص الضريبي ، وذلك في الفكر المحاسبي من خلال المراجع العلمية والدراسات السابقة، وتم استخدام المنهج الاستنباطي بالدراسة التطبيقية للحصول الضريبية قبل وبعد التحول الرقمي لقياس أثر التحول الرقمي للضرائب النوعية على الحصيلة الضريبية اعتماداً على الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض البحثية.

خطة البحث:-

سوف يقسم الجانب النظري إلي محورين
المبحث الأول مفهوم وأهداف التحول الرقمي في الوحدات الحكومية وإنعكاساته على فاعلية أداء الخدمات الحكومية.
المبحث الثاني : مدي فاعلية الفحص الضريبي في ضوء التحول الرقمي.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف التحول الرقمي في الوحدات الحكومية وإنعكاساته على فاعلية أداء الخدمات الحكومية

وسوف نتعرض لهذا الفصل من خلال النقاط التالية :

أولاً : مفهوم التحول الرقمي :-

فعند الحديث عن التحول الرقمي يجب أن نوضح أن:-

- التحول الرقمي هو " عملية تندمج من خلالها الشركات مع العديد من التقنيات الرقمية الجديدة، معززة باتصال شامل، بهدف الوصول إلى ميزة تنافسية متفوقة ومستدامة لكل شكل، من خلال تحويل أبعاد العمل المتعددة للغاية المطلوبة، بما في ذلك نموذج الأعمال، وتجربة العميل (تشمل المنتجات والخدمات الممكنة

رقمياً)، والعمليات (التي تشمل عمليات صنع القرار)، والتأثير في نفس الوقت في الأشخاص (بما في ذلك المواهب والمهارات فائقة الجودة)، والشبكات (بما في ذلك نظام القيمة بالكامل)".

- ويعرف أيضاً أنه "استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء أو وصول منظمة ما بشكل جذري في الأعمال التجارية التي تم تحويلها رقمياً، بحيث تتيح التقنيات الرقمية العمليات المحسنة، ومشاركة الموهبة، ونماذج الأعمال الجديدة) (Deloitte (2018)
- فهو "أن تتعامل المنظمة بشكل أفضل مع التغيير بشكل عام، مما يجعل التغيير أساساً لكفاءات أساسية، حيث تصبح المؤسسة موجهة للعملاء من البداية إلى النهاية (Bolton, R. N., McColl- Kennedy, J. R Cheung, L., Gallan, A., Orsinger, C., Witell, L & Zaki, M (2018))

ثانياً أهمية التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية

ف نجد أن التحول الرقمي يحقق أهمية مختلفة لكل من مقدمي الخدمة "سواء الحكومة أو القطاع الخاص" وأيضاً الحاصلين على الخدمة،:

١. توفير الجهد والتكلفة بشكل كبير على الأفراد والمستثمرين، والمؤسسات المقدمة للخدمة.
٢. يساعد على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.
٣. تقليل مدة الإجراءات الحكومية، ووجود بيئة معلوماتية تتسم بالكفاءة والفاعلية، وارتباطها بتنفيذ الشمول المالي، في القضاء على كل أنواع المعاملات غير الشرعية.
٤. يساهم في تقديم فرصة أكبر للحكومة والقطاع الخاص للتوسع والانتشار بشكل كبير بين المواطنين الراغبين في الحصول على الخدمات، عن طريق حلول مبتكرة وبسيطة بعيدة عن الروتين.

٥. يمكن أن يغير آلية عمل المؤسسات والشركات وثقافتها، وتجربة عملائها إلى الأفضل، كما قد يمكن الشركات من التكيف السريع لمواكبة التغيرات ومتطلبات سوق العمل.
 ٦. يسهم في خفض تكاليف عمليات التوريد الاستراتيجي وتقليل زمن دوره العمل بنسبة (٣٠%)، إضافة إلى الحد من الأخطاء عند جمع البيانات، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات ملموسة في التكاليف.
 ٧. تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتعزيز الممكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية، وذلك من خلال تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والرقمية.
- (محمود مروان محمود بصل، ٢٠٢٢، ص ٣٩)

خامسا : متطلبات التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية

١. إن استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تقديم الخدمات الحكومية لتكلفة مرتفعة في البداية، تتمثل في استحداث البنية التحتية اللازمة، بما يشمل شبكات الاتصال والأجهزة والتأهيل والتدريب للكوادر الحكومية ، ولكن هذه التكلفة تتضاءل أمام المنافع الكبيرة التي ستحصل عليها الحكومات على المدى المتوسط والطويل.
٢. إعداد برنامج توعية شامل ومتدرج، يتناسب مع كافة المستويات الإدارية للحد من تداعيات عدم استجابة بعض الموظفين والمسؤولين الحكوميين، للاستعانة بالتقنيات في تقديم الخدمات الحكومية بإطار نظام متكامل لإدارة المعلومات المالية الحكومية، لتخوفهم من فقدانهم لبعض صلاحياتهم التي يتمتعون بها في النظم التقليدية.
٣. توافر النظم المعلوماتية والكوادر المؤهلة والاستعدادات التنظيمية والمؤسسية داخل الحكومة، إضافة لوجود قوى بشرية مؤهلة الإدارة العملية وصيانة التجهيزات.
٤. يتطلب التحول إلى الحكومة الرقمية تغييراً جذرياً في التنظيم، حيث يجب أن يبدأ من الإدارة العليا، حيث يمكن تحسين العمليات الداخلية ذات المستويات العليا وهياكل الأعمال عن طريق إتباع منهج رقمي.

٥. تعزيز كلاً من الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاستثمارات التكميلية في اللوائح التنظيمية، والمهارات والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، حيث أن التكنولوجيات الرقمية تعزز نمو الإنتاجية عندما تقترن بتلك الاستثمارات التكميلية.

٦. يجب إصدار لوائح قوية وفعالية في مجالات مهمة مثل تحديد الهوية الرقمية وحماية البيانات والأمن الإلكتروني، للحد من الاحتيال وتعزيز الثقة والمشاركة من قبل المواطنين والشركات.

(احمد شفيق الشاذلي ، ٢٠١٩ ، ص ٩٢) ، (عبد النبي ، ٢٠٠٨ : ٧٣)

ثامنا: مراحل التحول الرقمي

هناك ست خطوات للتحول الرقمي هي

أ-استشعار الحاجة (Sensing the Need): أي الوعي بالتغيير الذي يجب أن يحدث على المستوى التنظيمي.

ب-التحليل الداخلي والخارجي (Internal and External Analysis):

التحليل الخارجي يتمثل بإدراك الفرصة الجديدة المرتبطة بالعالم الرقمي، من خلال تحليل السياقات السياسية، والثقافية، والتكنولوجية... للمساعدة في تشكيل الفرص التكنولوجية المحددة، وفهم كيف يمكن استغلالها اقتصادياً، أما التحليل الداخلي فيتمثل بالموارد، والمهارات اللازمة لبدء "التحول الكبير" كإلغاء المتاجر الحقيقية، والتحول إلى متاجر افتراضية، وبناء استراتيجية التحول الرقمي، في هذه المرحلة يجب على الرئيس التنفيذي، والمدير المالي، ورئيس قسم المعلومات محاولة فهم الأرقام الاقتصادية للفرص المحددة، وما هي النتائج من حيث الأصول، والخصوم، والتكاليف، والإيرادات والتدفقات النقدية.

(Bresciani, Andrea, & Marti, Alessandra, (2019)

ج- صياغة استراتيجية التحول الرقمي

أي تطوير وتعريف الاستراتيجية الرقمية، بوضع خطة عمل يتم تحديدها، وتخصيص الموارد، والأهداف، وخطط العمل، والجداول الزمنية، ومؤشرات الأداء الرئيسية، وصولاً إلى جني فوائد التقنيات الرقمية، مثل تحسين الإنتاجية وخفض

التكاليف، والابتكار. بحيث تكون صياغة الاستراتيجية الرقمية واضحة للمديرين لتفهم رؤية الإدارة العليا، والأدوار والأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها.

ز- تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي

يتطلب التحول الرقمي مشاركة موظفين من أقسام أخرى إلى جانب وحدة التحول الرقمي لتحقيق الفاعلية.

(Rossini, P. (2020)

ر- المراقبة والتقييم (Monitoring and Evaluation): نتيجة للتغير السريع في نشر التقنيات الرقمية وحالة عدم التأكد للإفتراضات الأساسية لاستراتيجيات التحول الرقمي، يجب أن تخضع استراتيجيات التحول الرقمي لإعادة تقييم مستمرة، يتم فيها تقييم الإفتراضات الأساسية، والتقدم التحويلي حتى الآن. لإتخاذ إجراءات تصحيح الانحراف بشكل مبكر لتحقيق المرونة.

و- التكيف (Adaptation): استناداً إلى الافتراض بأن الاستراتيجية الرقمية لن تكون مثالية أبداً، يجب أن تكون الشركة قادرة على التكيف، وتعديل الاستراتيجية وفقاً للتوجهات المرسومة.

الحادي عشر: مخاطر التحول الرقمي :-

وقد تتولد العديد من المخاطر التشغيلية فيما يتعلق بالتحول الرقمي، فيمكن أن تتعرض المؤسسات إلى كثير من العمليات والتي تتمثل في النقص بالمعلومات والأخطاء البشرية والتدخلات الخارجية، فضلاً عن ذلك جودة البيانات وحمايتها وهناك أيضاً المخاطر السيبرانية التي تعد مهمة أيضاً فضلاً عن ذلك هناك عوامل خطر إضافية مكن توضيحها وكالاتي:

١- جودة البيانات وحمايتها:

أ- المخاطر السيبرانية: بفعل التطورات التكنولوجية الرقمية تقوم الكثير من المؤسسات والشركات بالاعتماد على أنظمة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات المعقدة لغرض التشغيل، ومن الممكن أن تكون هذه الأنظمة معقدة تحتاج وقتاً طويلاً لغرض إكمال العمل بها، مما يؤدي ذلك إلى تعرضها للتهديدات الداخلية

والخارجية وهذا يؤدي إلى تقليل الشفافية في العمليات وضعف في نماذج الأعمال بسبب الخلل في أعمال مزودي الخدمة. وهناك مخاطر رئيسة تنشأ بفعل المخاطر الإلكترونية والتي يمكن تلخيصها بالتعقب الإلكتروني وزيادة التبعية للخارج.

(الكبيسي، كلثم محمد (٢٠٠٨))

المبحث الثاني

أثر التحول الرقمي على فاعلية الفحص الضريبي

ومواجهة التهرب الضريبي

سوف نوضح أثر التحول الرقمي على فاعلية الفحص الضريبي ومواجهة التهرب الضريبي هو ما نوضحه من خلال

أولاً: ماهية الفحص الضريبي الإلكتروني:-

الفحص الضريبي الإلكتروني يعرف أنه عبارة عن دراسة وتحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والتقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني غير ورقي ارتكازاً على القواعد المقررة في التشريع الضريبي ووفقاً للقواعد والأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مهنيًا، بغرض التأكد من صحة الربح المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والمعتمدة من المحاسب والتأكد من صحة الضرائب المربوبة وفقاً للإقرار المقدم.

(طاهر على سالم ٢٠١٥،)

ثانياً أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني:-

تكمن أهمية الفحص الضريبي في كونه وسيلة لا غاية، تهدف إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم، يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب، فضلاً عن زيادة مستوى الالتزام بأحكام التشريع الضريبي والإمتثال له، وزيادة الحصيلة الضريبية، وكلها تساند النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والإقتصادية والاجتماعية.

(شرف سمير العريبي، ؛ عدنان ناصر الخطيب ٢٠٠٧)

كما تتمثل أهمية الفحص الضريبي الإلكتروني بتحقيق الكفاءة المميزة لاستخدام البرامج الجاهزة في سرعة إنجاز عمليات الفحص وإنجاز الخدمات الضريبية بكفاءة، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في تطوير أساليب الفحص الضريبي، توافر قيادة جيدة في عملية الفحص تدعم الرأي الفني الجيد في الإقرار الضريبي، والإتاحة الممكنة لتطوير أساليب الفحص الضريبي إلكترونياً.

(شيماء عبد المطلب، ٢٠١٤، ص ٨)

رابعاً معوقات استخدام الفحص الضريبي الرقمي :-

توجد العديد من المعوقات التي تنتج من استخدام الحاسبات الإلكترونية بصفة عامة ومن هذه المعوقات ما يلي:

١. المعوقات المرتبطة بأدلة الإثبات:

حيث أنه نتيجة للتطور السريع في نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة أدى ذلك إلى ظهور أنشطة التجارة الإلكترونية حيث يرى أحد الكتاب لكي يصل المراجع إلى درجة من التأكد والقناعة عند إبداء رأيه الفني فهو بلا شك بحاجة إلى أدلة تصل به إلى تلك الدرجة، ولذا فإن عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات عملية جوهرية يمكن اعتبارها أساس عملية المراجعة وصولاً لتحقيق الهدف منها والتي تعتمد على نظم تكنولوجيا الحاسبات الآلية في القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير، بمعنى أن جميع الوظائف المحاسبية في ظل نظام المحاسبة الإلكترونية يتم إعدادها جميعاً باستخدام الحاسب الآلي من بداية التسجيل والترحيل والتلخيص واستخراج التقارير المالية، بالإضافة إلى القيام بعمليات البيع والشراء والسداد، وإن اختلاف شكل دليل المراجعة الإلكترونية عن الدليل المراجعة الورقي، واختلاف توقيت جمع أدلة الإثبات الإلكترونية عن توقيت جمع أدلة الإثبات الورقية حيث أن أدلة الإثبات الإلكترونية تكون متوفرة لفترة قصيرة من الوقت الأمر الذي يعني ضرورة جمعها بشكل مستمر على مدار السنة وليس في نهاية فترة المراجعة، نقص الخبرات العلمية أو المهنية لدى مراقب الحسابات الأمر الذي يعني صعوبة إصدار

حكم مهني سليم على الأدلة الإلكترونية، اختلاف إجراءات ووسائل المراجعة عند جمع وتقييم أدلة الإثبات في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية.

٢. المعوقات الخاصة بعدم وجود سند الفحص:

سند المراجعة عبارة عن مجموعة مراجع التشغيل الذي يمكن من تتبع العملية من مصدرها وحتى نتائجها النهائية، أو العكس. حيث يتحدد مضمون سند المراجعة على أساس الغرض منه ويرى البعض أن هذه الأغراض تتمثل في السماح بتتبع العملية من مصدرها وحتى نتائجها النهائية أو العكس والإجابة على التساؤلات وتصحيح الأخطاء وتحديد عواقب الأخطار والحد من حالات الغش ومراقبة الأمن وإعداد نسخة احتياطية ومراقبة الأداء وإعادة تدريب المستخدم.

٣. المعوقات الخاصة بعدم الفصل بين الوظائف:

- يتضمن القسم الخاص بالحاسب الإلكتروني خاصة في المؤسسات الكبيرة بعض الأفراد الذين تختلف وظائفهم مثل محلي الأنظمة ومصممي البرامج والقائمين بعملية التشغيل، أما في الشركات المتوسطة والصغيرة فلا توجد أقسام خاصة بالحاسب الإلكتروني حيث أن المنافع المترتبة على إنشاء هذه الأقسام المتخصصة لا تبرر تحمل تكلفة مرتفعة.

(عبان عبد القادر (٢٠١٦) ص (٧٧)

خامسا دور الحكومة المصرية في تطوير الفحص الضريبي داخل منظومة الضرائب:-

بدأت مصلحة الضرائب المصرية الاتجاه نحو التحول الرقمي منذ فبراير ٢٠١٨، وتبنت المصلحة خمس مراحل للتطوير تتضمن تبسيط الإجراءات، وميكنة الإجراءات، وتطوير العنصر البشري، وتطوير بيئة العمل، وتطوير التشريعات الضريبية، وذلك لمواكبة التحول الرقمي الكامل في مصلحة الضرائب المصرية (Mof.gov.eg, 2020)، لذا صدر قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، بهدف وضع القواعد القانونية للتحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية، كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالقرار الوزاري رقم (٢٨٢)

لسنة ٢٠٢١، لتفسير القواعد القانونية، وبيان الإخطارات الضريبية الإلكترونية، والنماذج الضريبية الإلكترونية، وبيانات الفواتير والإيصالات الإلكترونية. (قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، والقرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٢١)

وصدر قرار وزير المالية رقم (١٨٨) لسنة ٢٠٢٠، وألزم هذا القرار المسجلين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية تتضمن التوقيع إلكتروني لمصدرها، والكود الموحد الخاص بالسلعة أو الخدمة محل الفاتورة المعتمد من مصلحة الضرائب المصرية، وتضمن هذا القرار تفويض رئيس مصلحة الضرائب المصرية بتحديد الضوابط والشروط الفنية الواجب الالتزام بها، ومراحل تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وصدر قرار وزير المالية رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٢١ بتعديل المادة (٣٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد، وتضمن هذا القرار عدم خصم أو رد الضريبة على القيمة المضافة على الفواتير الورقية، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٠٢) لسنة ٢٠٢١، وتضمن هذا القرار في مادته الثانية الحظر على وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات القابضة والشركات التابعة لها، والشركات التي تساهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها بنسبة تتجاوز (٥٠%)، بدءاً من ١ / ١٠ / ٢٠٢١ التعاقد مع أي من الموردين أو المقاولين أو مقدمي الخدمات أيّاً كان نوعها، إلا إذا كان المتعاقد مسجلاً في منظومة الفواتير الإلكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية.

(قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، والقرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٢١)

وقد صدر في إبريل ٢٠٢٣ على موقع المصلحة قرار بأنه لن يتم الإعتداد بالمصروفات في الإقرار الضريبي إلا من خلال الفاتورة الإلكترونية وأيضاً في خصم ورد الضريبة على القيمة المضافة.

ولقد بدأت مصلحة الضرائب المصرية تنفيذ مشروع منظومة الفواتير الإلكترونية في يناير ٢٠٢٠، واعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، انطلق التشغيل التجريبي لمنظومة الفواتير الإلكترونية بمشاركة مجموعة من الشركات المصرية، وصدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (٣٨٦) لسنة ٢٠٢٠ بإلزام عدد (١٣٤) شركة من الشركات المسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات -ممرحلة أولى- وذلك اعتباراً من ١٥ / ١١ / ٢٠٢٠، ثم صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٢٠ بإلزام عدد (٣٥٠) شركة من الشركات المسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات -ممرحلة ثانية- اعتباراً من ١٥ فبراير ٢٠٢١

وصدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (٨٥) لسنة ٢٠٢١ بإلزام باقي الشركات المسجلة بالمركز الضريبي لكبار الممولين بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات -ممرحلة ثالثة-، وذلك اعتباراً من ١٥ / ٥ / ٢٠٢١، كما صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (١٩٥) لسنة ٢٠٢١ بإلزام الشركات المسجلة بمركز متوسطي الممولين (مدينة نصر) ومركز كبار ممولي المهن الحرة (مدينة نصر) بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات -ممرحلة رابعة- اعتباراً من ١٥ / ٩ / ٢٠٢١

(حسين سيد حسن عبد الباقي ٢٠٢٢ ص ١٣٦)

ولقد صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠٢١ بإلزام مجموعة أولى من الشركات المسجلة بمأموريتي الشركات المساهمة والاستثمار بالقاهرة بإجمالي عدد (٣٧٣٧) شركة بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات -ممرحلة خامسة-، وذلك اعتباراً من ١٥ ديسمبر ٢٠٢١، كما صدر قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم (٦١٩) لسنة ٢٠٢١ بإلزام باقي الشركات المسجلة بمأموريتي الشركات المساهمة والاستثمار بالقاهرة بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبيعه من سلع أو تؤديه من خدمات -ممرحلة

سادسة-، وذلك اعتباراً من ١٥ فبراير ٢٠٢١ (مكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية)، ولقد أرسلت الشركات أكثر من (٨٢) مليون فاتورة إلكترونية على منظومة الفاتورة الإلكترونية التابعة لمصلحة الضرائب المصرية منذ بداية تفعيلها، وقد بلغ عدد المسجلين بالمنظومة حتى المرحلة الرابعة (٤٢٣٩) شركة، كما صدر القرار رقم (٢٠٨) لسنة ٢٠٢٢ بإلزام المسجلة بمناطق (القاهرة - الجيزة - القليوبية) وفقاً لبيان قائمة الممولين المعلن عنها على موقع مصلحة الضرائب المصرية بإصدار فواتير إلكترونية اعتباراً من ١٥ يونيو ٢٠٢٢، كما صدر القرار رقم (٣٢٣) لسنة ٢٠٢٢ بإلزام المرحلة الثامنة من الفاتورة الإلكترونية والخاص بإلزام جميع الشركات المسجلة بالمأموريات الضريبية بكافة محافظات الجمهورية وفقاً لقائمة الممولين المعلن عنها على موقع مصلحة الضرائب المصرية بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية عما تبعية من سلع أو تودية من خدمات وذلك اعتباراً من تاريخ الإلزام المبين قرين كل مرحلة حيث تم تقسيم المرحلة الثامنة إلى أربع مراحل فرعية، حيث أن المرحلة الفرعية الأولى تلتزم بإصدار فواتير إلكترونية من ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، والمرحلة الفرعية الثانية تلتزم بإصدار فواتير إلكترونية من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢، والمرحلة الفرعية الثالثة تلتزم بإصدار فواتير إلكترونية من ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢، كما صدر قرار (٢٣٠) لسنة ٢٠٢٢ والخاص بإلزام الممولين والمكلفون المسجلون بمصلحة الضرائب المصرية بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية (إيصالات ضريبية إلكترونية) عن الخدمات المؤداة والسلع المباعة للمستهلك النهائي وفقاً لمراحل زمنية وشرائح محددة، حيث صدر القرار رقم (٢٨٩) لسنة ٢٠٢٢ وهو خاص بالمرحلة الأولى بالإلزام وفيه يلتزم (١٥٣) شركة بإصدار إيصالات إلكترونية على بيئة التشغيل الفعلي عن الخدمات والسلع المؤداة أو السلع المباعة للمستهلك النهائي بدأ من ٢٠٢٢/٧/١، وصدر القرار رقم (٣٤٥) لسنة ٢٠٢٢ وهو خاص بإلزام المرحلة الثانية وفيه تلتزم (٤٠٠) شركة بإصدار إيصالات إلكترونية على بيئة التشغيل الفعلي عن الخدمات المؤداة والسلع المباعة للمستهلك النهائي اعتباراً من ٢٠٢٢/١٠/١، وصدر القرار رقم (٤٨٤) لسنة ٢٠٢٢ وهو القرار الخاص بإلزام الممولين

والمكلفون الواقعون في النطاق الجغرافي لمدينة شرم الشيخ على بيئة التشغيل الفعلي عن الخدمات المؤداة أو السلع المباعة للمستهلك النهائي وذلك اعتباراً من ٢٠٢٢/١١/١، وصدر القرار رقم (٥٨٨) لسنة ٢٠٢٢ والخاص بالمرحلة الثالثة تم فيه إلزام (٢٠٠٠) شركة بشروط التشغيل التكنولوجي المحددة من جانب مصلحة الضرائب المصرية واللازمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية. وصدر القرار رقم (١٦٨) لسنة ٢٠٢٢ الخاص بالمرحلة الرابعة (المرحلة الفرعية الأولى) بإصدار فواتير ضريبية إلكترونية على بيئة التشغيل الفعلي عن الخدمات المؤداة أو السلع المباعة للمستهلك النهائي اعتباراً من ٢٠٢٣/٤/١٥ وفيه تم إلزام (١٩٨٥) شركة بشروط التشغيل التكنولوجي المحددة من جانب مصلحة الضرائب المصرية واللازمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية. ووفقاً للقرار رقم (٢٣٠) لسنة ٢٠٢٢ كان قد تم تقسيم المرحلة الرابعة إلى خمس مراحل فرعية وفقاً لشرائح الممولين والمكافئين، المرحلة الفرعية الأولى تلتزم بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ إبريل ٢٠٢٢، المرحلة الفرعية الثانية تلتزم بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ يوليو ٢٠٢٣، المرحلة الفرعية الثالثة تلتزم بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣، المرحلة الفرعية الرابعة تلتزم بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ يناير ٢٠٢٤، المرحلة الفرعية الخامسة تلتزم بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ إبريل ٢٠٢٤، كما تم تقسيم مرحلة الإلزام الخامسة إلى خمس مراحل فرعية تكون المرحلة الفرعية الأولى ملتزمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ يوليو ٢٠٢٤، والمرحلة الفرعية الثانية ملتزمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤، والمرحلة الفرعية الثالثة ملتزمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ يناير ٢٠٢٥، والمرحلة الفرعية الرابعة ملتزمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ إبريل ٢٠٢٥، والمرحلة الفرعية الخامسة ملتزمة بإصدار الإيصالات الإلكترونية من ١٥ يوليو ٢٠٢٥.

(الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية)

كما صدر قرار رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٢١ حيث أنه في المادة الأولى أضاف وزير المالية فقرة جديدة إلى المادة (٣٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة

المضافة المشار إليها، نصها الآتي: " في جميع الأحوال، واعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠٢٢، لا يعتد في خصم أو رد الضريبة بالفواتير الورقية، ويستثنى من ذلك: الفواتير الورقية السابق صدورها من الشركات أو المنشآت، والمحرة قبل إلزامها بتطبيق منظومة الفواتير الإلكترونية. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٠٢) لسنة ٢٠٢١ والذي جاء في مادته الأولى" تلتزم وحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والإقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات القطاع العام، والشركات التابعة لها، والشركات التي تساهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها بنسبة تتجاوز (٥٠%) التي تتبع سلعا أو خدمات بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية التي تم إنشاؤها بمصلحة الضرائب المصرية، وذلك في موعد أقصاه ٢٠٢١/١٠/١ ويستثنى من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الأجهزة والشركات ذات الطبيعة الخاصة بناء على عرض وزير المالية وموافقة رئيس مجلس الوزراء، ونصت المادة الثانية للقرار رقم (١٦٠٢) يحظر على وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والإقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات القطاع العام، والشركات القابضة والشركات التابعة لها، والشركات التي تساهم الدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها بنسبة تتجاوز (٥٠%) بدا من ٢٠٢١/١٠/١ التعاقد مع أى من الموردين أو المقاولين أو مقدمى الخدمات إلا إذا كان هذا التعاقد مسجلا في منظومة الفاتورة الإلكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية. كما وجه وزير المالية بمد فترة تسجيل الكيانات الفردية بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى آخر ابريل ٢٠٢٣ كمهلة أخيرة.

ويتضمن القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات تعريف التوقيع الإلكتروني، وورد ضمن المادة (٣) منه أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات تنظيم نشاط خدمات التوقيع الإلكتروني وغيرها من الأنشطة في مجال المعاملات الإلكترونية، وصناعة

تكنولوجيا المعلومات. (يمكن الرجوع للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ للمزيد من المعلومات)، كما تضمنت لائحة قانون التوقيع الإلكتروني تعريفاً لمنظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني بأنها مجموعة عناصر مترابطة ومتكاملة، تحتوي على وسائط إلكترونية، وبرامج حاسب آلي يتم بواسطتها التوقيع الإلكتروني على المحرر الإلكتروني، وذلك باستخدام بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني، وشهادة التصديق الإلكتروني، كما يتم بواسطتها وضع وتثبيت المحرر الموقع إلكترونياً على دعامة إلكترونية. (قرار وزير الاتصالات رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥)، كما تضمن تعديل لائحة قانون التوقيع الإلكتروني تعريفاً للختم الإلكتروني Electronic Seal بأنه توقيع الإلكتروني يسمح بتحديد الشخص الاعتباري منشئ الختم، ويميزه عن غيره، كما عرف الشخص الاعتباري بأنه الحائز على بيانات إنشاء الختم الإلكتروني واستخدامه (د/ عاطف أحمد عبدالعال زيدان ، ٢٠٢١ ص ٦٥)

سابعاً مقترح لعلاج معوقات الفحص الضريبي للمعاملات التجارية الالكترونية:
إن الفحص الضريبي الإلكتروني للمعاملات التجارية يجب أن يتم إلكترونياً باستخدام برمجيات خاصة يمكن أن تساعد في ذلك الفحص مثل:

- برمجيات الحصر – برمجيات التتبع - برمجيات الفحص
ويمكن شرح هذه البرمجيات فيما يلي:

أولاً: برمجيات الحصر

وهذه البرمجيات التي تستخدم في تصميم مواقع الويب بحيث يمكن من خلالها تقديم تحليلات تفصيلية عن الموقع مثل عدد زوارة وعدد الصفحات التي يدخلون إليها والبرامج التي قاموا التي قاموا بتحميلها.

ثانياً: برمجيات التتبع

وهي برمجيات تستخدم في تتبع ومراقبة نشاط الموقع على الشبكة وعادة ما تحمل على الحاسب الخادم المستضيف للموقع لينقل حركة ونشاط الموقع إلى حاسبات أخرى تكون موجودة في الضرائب.

ثالثاً: برمجيات الفحص

وهي برمجيات تم ابتكارها أصلاً لخدمة أصحاب موقع الويب لفحص مواقعهم والتأكد من سلامة تشغيلها وتشخيص مواطن المشاكل بها وهذه البرمجيات تقوم بوظائف عديدة منها تقديم تحليل كامل عن الموقع بما فيها عدد الملفات التي تم إنزالها. ولكن يجب مراعاة أنه لاستخدام البرمجيات في فحص مواقع الويب عن طريق الإدارة الضريبية يستدعي توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- ١- ضرورة وجود نصوص قانونية تلزم أصحاب المواقع التي تتم عليها المعاملات التجارية الالكترونية على استخدام هذه البرمجيات في مواقعهم أو يتيح للإدارة الضريبية استخدامها.
- ٢- ضرورة توافر تعاون دولي بين الإدارة الضريبية ومقدمي خدمة الدخول إلى الشبكة داخل الدولة وكذلك تعاون صادق بين الإدارات الضريبية على المستوى الدولي من خلال عقد الاتفاقيات الضريبية الدولية بما تتضمنه من نصوص تتعلق بتبادل المعلومات.
- ٣- توافر الخبرات والكفاءات في الإدارة الضريبية التي تستطيع التعامل مع شبكة المعلومات الدولية والتعامل مع هذه البرمجيات.

الخاتمة

وتتضمن عرض أهم النتائج والتوصيات كما يلي :

١ - النتائج:

على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية

١. توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول الفاتورة الإلكترونية وفاعلية الفحص الضريبي من وجهة الضريبية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

٢. توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية وفاعلية الفحص الضريبي من وجهة الضريبية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

٣. توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم بين تطوير البنية التحتية الإلكترونية في مصلحة الضرائب وفاعلية الفحص الضريبي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

٤. توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول أهمية تطوير المنظومة الضريبية الإلكترونية وتخفيض التهرب الضريبي عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

٥. يوجد للتحول الرقمي دور معنوي ذو دلالة إحصائية لتفعيل وإرساء زيادة فاعلية الفحص الضريبي.

٢- التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي ترى الباحثة أنها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

– الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في ميدان تطبيق التحول الرقمي في المنظومة الضريبية ، و جودة خدمات الإدارة الضريبية، فمثلاً من البلدان

- المتقدمة القريبة منا نجد فرنسا قطعت أشواطاً مهمة ومن البلدان العربية، على سبيل المثال لا الحصر، نذكر التجربة الأردنية.
- يتطلب تطبيق التحول الرقمي في المنظومة الضريبية قيام المصلحة بإجراء دراسة لقواعد تحديد التحول الرقمي في المنظومة الضريبية بهدف التأكد من تحقيق أرباحا تتناسب مع المساهمة الاقتصادية في الأرباح المحققة وما يترتب على ذلك - لذلك يجب على كل منشأة أن تقوم ببذل الجهد اللازم للالتزام بمبدأ التحول الرقمي في المنظومة الضريبية وتوفير كافة المستندات المؤيدة لذلك.
- توصى الباحثة بالاهتمام بتبني فكرة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الضريبية حيث يقتضي قرار تطبيق إدارة الجودة الشاملة قناعة ودعم كاملين من قبل الإدارة العليا، هذه الأخيرة يجب أن تفهم أن مفهوم إدارة الجودة الشاملة قد عدل وأصبح قابل التطبيق في المرافق العامة. وعليه لا بد للإدارة الضريبية من بلورة أسلوب يسمح بالتطبيق المرحلي لنموذج إدارة الجودة الشاملة ولو في وحدات تجريبية، خاصة تلك التي تعني بالمراجعة الضريبية لمختلف الإدارات، ثم تعمم الفكرة في مرحلة لاحقة.
- ضرورة تطوير منظومة الفاتورة الإلكترونية في ضوء المشكلات التي تواجه الممولين، لتحقيق سهولة استخدام هذه المنظومة، لارتباط الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام المدركة، وتأثيرهما الجوهري الإيجابي على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الإلكترونية.
- تبسيط إجراءات الدفع والتحويل الإلكتروني، وحماية قواعد البيانات، وتوافر تشريعات وقوانين تحث على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، ووجود فاحصين أكفاء قادرين على التعامل مع برامج الفحص الإلكتروني بكفاءة، والتحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات

قائمة المراجع أولا المراجع العربية

١. إمريود، مسعود محمد (: 2018) الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة، بعنوان " الثورة التكنولوجية(اقتصاديات القرن الحادي والعشرين)"، ليبيا، 9 - 7 أكتوبر.
٢. حسين سيد حسن عبدالباقي أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية: دراسة ميدانية مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا - كلية التجارة ٢٠٢٢
٣. زين الدين عبد النبي ٢٠٠٨ العلاقة بين تطبيق الحكومة الإلكترونية الفلسطينية المرجوة والأداء من منظور الوكلاء والمديرين العاملين (رسالة ماجستير ، جامعة القدس فلسطين
٤. شرف سمير العربي، ؛ عدنان ناصر الخطيب، ، توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور إدارة الجودة الشاملة، دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية - الأردن، عمان، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد ٢٢. ٢٠٠٧
٥. شيماء عبد المطلب، الباز فوزي، قابيل، استخدام التحليل البيئي في تفعيل الفحص الضريبي الإلكتروني، المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين: إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، مصر، المجلد ٢. ٢٠١٤،
٦. طاهر على سالم. مدخل مقترح لاستخدام المراجعة المستمرة في تحسين كفاءة الفحص الضريبي الإلكتروني في ظل برامج الضرائب الذكية، رسالة دكتوراة ، جامعة قناة السويس - كلية التجارة -المحاسبه والمراجع ٢٠١٤
٧. عاطف أحمد عبدالعال زيدان :الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به دار محمود للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١

٨. عبان عبد القادر "تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر- دراسة سوسيولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة" رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة محمد خضير (٢٠١٦)
٩. قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، والقرار الوزاري رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٢١
١٠. كلثم محمد الكبيسي، (٢٠٠٨) "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية.
١١. محمود مروان محمود بصل، دور التحول الرقمي في تحسين خدمات المؤسسة الحكومية: دراسة ميدانية وزارة العمل الفلسطينية - المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية (غزة) ٢٠٢٢
١٢. الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب المصرية
١٣. ميرفت حسين زكي ياسين، تطوير الإطار المؤسسي لمصلحة الضرائب المصرية لزيادة كفاءة التحصيل الضريبي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم الاقتصاد، ٢٠٢١.

ثانيا المراجع الأجنبية

1. Natalia Victorova , Natalia Pokrovskaiia, and Yevgeniy Yevstigneev, "Reflection of digital transformation on tax burden", IOP Publishing Ltd, IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, Volume 940, International Scientific Conference "Digital Transformation on Manufacturing, Infrastructure and Service" 21-22 November 2019
2. Bolton, R. N., McColl- Kennedy, J. R Cheung, L., Gallan, A., Orsingher, C., Witell, L & Zaki, M (2018). Customer experience challenges: bringing together digital, physical and social realms,

Journal of Service Management, 29 (5) 776- 808
<https://doi.org/10.1108/JOSM-04-2018-0113>

3. Bresciani, Andrea, & Marti, Alessandra, (2019). How do digital innovation teams function? Understanding the team cognition-process nexus within the context of digital transformation. *Journal of Business Research*.
4. Nazarov & Other, M. A. (2019): Digital economy: Russian taxation issues, international scientific conference "global challenges and prospects of the modern economic development", the European proceedings of social & behavioral sciences.
5. Rossini, P. (2020). Beyond toxicity in the online public sphere: understanding incivility in online political talk. in *A Research Agenda for Digital Politics*. William Dulton (160–170) Cheltenham,: EDWARD ELGAR PUBLISHING. doi: <https://doi.org/10.4337/9781789903096.00026>